

وزارة العدل

القرار

الصادر عن محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة
وعضوية القضاة السادة
د. عيسى المومني، محمد البيرودي، محمد المعاينة، قاسم قطيش

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٨/١٨٠

المميزان: - ١ - عيسى حنا يوسف حداد.

- ٢ - ياسر حنا يوسف حداد.

وكيلهما المحامي نزار صوالحة.

المميز ضدتهما: - ١ - عاطف صالح سالم حجازي.

- ٢ - عزمي صالح سالم حجازي.

وكيلهما المحامي بلال عباينة.

بتاريخ ٢٠١٧/١١/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٦/١٠٣٣٢) بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ القاضي بإسقاط الاستئنافين الأصليين المقدمين من المستأنفين عيسى حنا يوسف حداد وياسر حنا يوسف حداد للطعن بالقرار الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد رقم (٢٠١٥/٩٤٩) فصل ٢٠١٦/٣/٣٠، وذلك بناءً على طلب وكيل كل منهما وإسقاط الاستئنافين التبعيين المقدمين من المستأنفين تبعياً عاطف صالح سالم حجازي وعزمي صالح سالم حجازي وتضمنين المستأنفين أصلياً بالتكافل والتضامن فيما بينهما الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة للمستأنفين تبعياً عن هذه المرحلة الاستئنافية .

لأسباب الواردة في لائحة التمييز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز
موضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٧/١١/١٦ قدم وكيل المميز ضدّهما لائحة جوابية طلب في
نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن واقعة هذه الدعوى تتلخص في أنه وبتاريخ

٢٠١٥/٦/١٤ أقام المدعيان :-

١- عاطف صالح سالم حجازي.

٢- عزمي صالح سالم حجازي.

الدعوى البدائية الحقوقية رقم (٢٠١٥/٩٤٩) لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة
المدعى عليهما :-

١- ياسر حنا يوسف حداد .

٢- عيسى حنا يوسف حداد .

بموضوع : مطالبة ببدل أجور المثل .

مقدرة بمبلغ (٧١٠٠) دينار لغايات الرسوم.

مؤسسة على ما يلي :-

١- يملك المدعيان المحل التجاري الطابق الأرضي شقة رقم (١٠٢) المقام على قطعة

الأرض رقم (١٤٦٣) حوض رقم (١٥) من أراضي إربد.

٢- كان المدعى عليهما يستأجران المحل التجاري المقام على قطعة الأرض المبينة

بالبنود الأول بموجب عقد خطي من تاريخ ٢٠٠٥/٩/١ بأجرة سنوية

(١٣٥٠٠) دينار تدفع على قسطين متساويين القسط الأول في ٩/١ من كل عام

والقسط الثاني في ٣/١ من كل عام.

٣- بتاريخ ٢٠١٢/٤/٤ أقام المدعيان دعوى للمطالبة ببديل أجور مأجور وفسخ العقد لدى محكمة بداية حقوق إربد بالرقم (٢٠١٢/٤٣٨) وصدر قرار بالحكم للمدعيين ببديل أجور مأجور وفسخ العقد وتسليمه خالياً من الشواغل واكتسب الحكم الدرجة القطعية .

٤- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٢ تم تنفيذ قرار الحكم المذكور بالبند السابق لدى دائرة تنفيذ محكمة بداية إربد بالرقم (٢٠١٤/٧٤٧٣) ولم يتم تسليم العقار خالياً من الشواغل إلى هذا التاريخ.

٥- إن ذمة المدعى عليها مشغولة بأجر المثل للعقار موضوع الدعوى من تاريخ ٢٠١٢/٩/١ لغاية تاريخ رفع هذه الدعوى .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣٠ وبنتيجة المحاكمة قررت محكمة أول درجة الحكم بالإلزام المدعى عليهما ياسر حنا يوسف حداد وعيسى حنا يوسف حداد بدفع مبلغ (٢٨٦٦٦٦,٦) ديناراً ثمانية وعشرين ألفاً وستمئة وستة وستين ديناراً و (٦ فلووس) بالتضامن والتكافل للمدعيين عاطف صالح سالم حجازي وعزمي صالح سالم حجازي وتضمن المدعى عليهما الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٩%) من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم يرتض المدعى عليهما بهذا القرار قطع كل منهما فيه بموجب استئنافين أصليين، ثم طعن المدعيان في القرار ذاته بموجب استئناف تبعي .

بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ وبناءً على طلب وكليي المستأنفين أصلياً قررت محكمة استئناف إربد إسقاط الاستئنافين الأصليين وتبعاً لذلك إسقاط الاستئناف التبعي وتضمن المستأنفين أصلياً بالتكافل والتضامن فيما بينهما الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة للمستأنفين تبعياً عن المرحلة الاستئنافية .

لم يلق هذا القرار قبولاً لدى المستأنفين أصلياً (المدعى عليهما) فطعنا فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٧/١١/٥ بموجب لائحة تضمنت أسبابها طلباً في نهايتها نقض القرار

المميز وتبلغ المميز ضدّهما لائحة التمييز وتقدّم ضمن الميعاد القانوني بلائحة جوابية انتهاء بها إلى طلب ردّ التمييز شكلاً .
وعن اللائحة الجوابية وبدءاً بالبند الثاني من هذه اللائحة الذي يبدي من خلاله المميز ضدّهما أن المحامي الذي تقدّم بهذا التمييز عن كلا الطرفين هو وكيل طرف واحد وليس وكياً عن الآخر وليس له علاقة قانونية عن المحكوم عليه ياسر حتى يتقدّم بتمييزه عنه وإنما وكيله المحامي طارق حداد .

وفي ذلك نجد أن الطعن التمييزي المائل مقدّم بواسطة المحامي نزار صوالحة بصفته وكياً عن المميزين عيسى حنا يوسف حداد وياسر حنا يوسف حداد .
وحيث إنه لا يوجد في ملف الدعوى ما يفيد بأن المحامي المذكور وكياً عن الطاعن ياسر حنا يوسف حداد وبذلك فإن الطعن المائل بشقه المتعلق بالمميز ياسر مقدماً من غير ذي صفة ويتعين رده شكلاً .
وعن البند الأول من هذه اللائحة والذي يبدي من خلاله المميز ضدّهما أن التمييز مستوجباً للردّ شكلاً لتقديمه بعد فوات المدة القانونية.

وفي ذلك نجد أن مدة الطعن بالتمييز في الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الدعوى التي تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار هي ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ صدورّها إذا كانت وجاهية وفقاً لأحكام المادة (١/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية وأنه يردّ كل تمييز لم يقدّم خلال هذه المدة وفقاً لأحكام المادة (١/١٩٦) من القانون ذاته.

وحيث إن القرار محل الطعن المائل صدر وجاهياً بحق المميز عيسى بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ فإن الطعن التمييزي المقدّم منه بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢ يغدو مقدماً بعد فوات المدة القانونية ويتعين رده شكلاً.

لهذا وسنداً لما تقدم ودون التعرض لأسباب الطعن التمييزي نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً بشقه المتعلق بالتمييز ياسر حنا يوسف حداد لتقديمه ممن لا يملك حق تقديمه ورده شكلاً بشقه المتعلق بالتمييز عيسى حنا يوسف حداد لتقديمه بعد فوات المدة القانونية وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٠١٨/١/١٦ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو
نائب الرئيس

عضو

lawpedia.jo

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك